جامعة محمد الأمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسـم الحقـوق

مصطلحـات الإنجليزيـة القـانـونيـة

ماستـــر قانــون المؤسسات المالية

إعـــــداد وتــرجمـــة:
كـــردالـــواد مصطـــفى
أستاذ القانون

السنة أولى ماستر/ السداسي الثاني
السنة الجامعية 2023/2022
mestafaboulem@yahoo.fr

رقم المحاضرة	عنوان المحاضرة	رقم النص
المحاضرة الأولـــى	بنـــك الجزائـــر	النص /
المحاضرة الثانيـــة	الإطار القانوني لقطاع التأمين في الجزائر	النص /
المحاضرة الثالثـــة	دور مجلس القرض والنقد في الجزائر	النص /
المحاضرة الرابعـة	حكم محكمـة النقض الفرنسيـة	النص /
المحاضرة الخامسة	الإطـار القانونـي للسـوق المالـي في الجزائـر	النص /
المحاضرة السادسة	الإطار القانوني للتجارة الخارجية في الجزائر	النص /

بنـــك الجزائـــر

المادة 9:

بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير .

ويحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر [03-11 المتعلق بالقرض والنقد، المعدل والمتمم].

ويتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة.

كما لا يخضع إلى إلتزامات التسجيل في السجل التجاري.

المادة 10:

تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كلية.

المادة 12:

لا يمكن أن يصدر حلّ بنك الجزائر إلا بموجب قانون يحدد كيفيات تصفيته.

المادة 13:

يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية.

المادة 18:

يتكون مجلس إدارة بنك الجزائر من:

- *المحافظ، رئيسا.*
- *نواب المحافظ الثلاثة.*
- *ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي.*
- *يحل المستخلفون محل الموظفين في حالة غيابهم أو شغور وظائفهم حسب الشروط نفسها (...).*

المادة 26: تتولى حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتألف من مراقبين (2) يعينان بمرسوم من رئيس الجمهورية (...).

المادة 28:

تقفل حسابات بنك الجزائر في 31 ديسمبر من كل سنة (...).

المادة 29:

يرفع المحافظ إلى رئيس الجمهورية خلال الأشهر الثلاثة التي تلي اختتام كل سنة مالية، الحصيلة [الميزانية] وحسابات النتائج [الأرباح والخسائر] مع تقرير يتضمن عرض حال عن عمليات بنك الجزائر ونشاطاته، ولا سيما تلك المتعلقة بنشاط الإشراف البنكي الجاري أثناء السنة المالية، ووضعية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية والعبر [الدروس] المستخلصة من نشاط مركزية المخاطر. تنشر الحصيلة وحسابات النتائج في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، بعد شهر واحد من هذا التسليم (...).

المادة 30:
ينشر بنك الجزائر تقريرا سنويا حول التطور الاقتصادي والنقدي للبلاد الذي يتضمن على الخصوص العناصر[البيانات] المطلوبة للفهم الجيد للسياسة النقدية. ويفضي هذا التقرير إلى تقديم بيان للمجلس الشعبي الوطني يكون متبوعا بنقاش.
ويمكن أن ينشر بنك الجزائر بيانات احصائية ودراسات اقتصادية ونقدية.

المادة 35:
تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.
ولهذا الغرض، يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب، بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف.

المادة 38:
يصدر بنك الجزائر العملة النقدية، ضمن شروط التغطية المحددة عن طريق التنظيم المتخذ وفقا للفقرة "أ" من المادة 62 أدناه.
تتضمن تغطية النقد العناصر الآتية:
- السبائك الذهبية والنقود الذهبية؛
- العملات الأجنبية؛
- سندات الخزينة؛
- سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن.

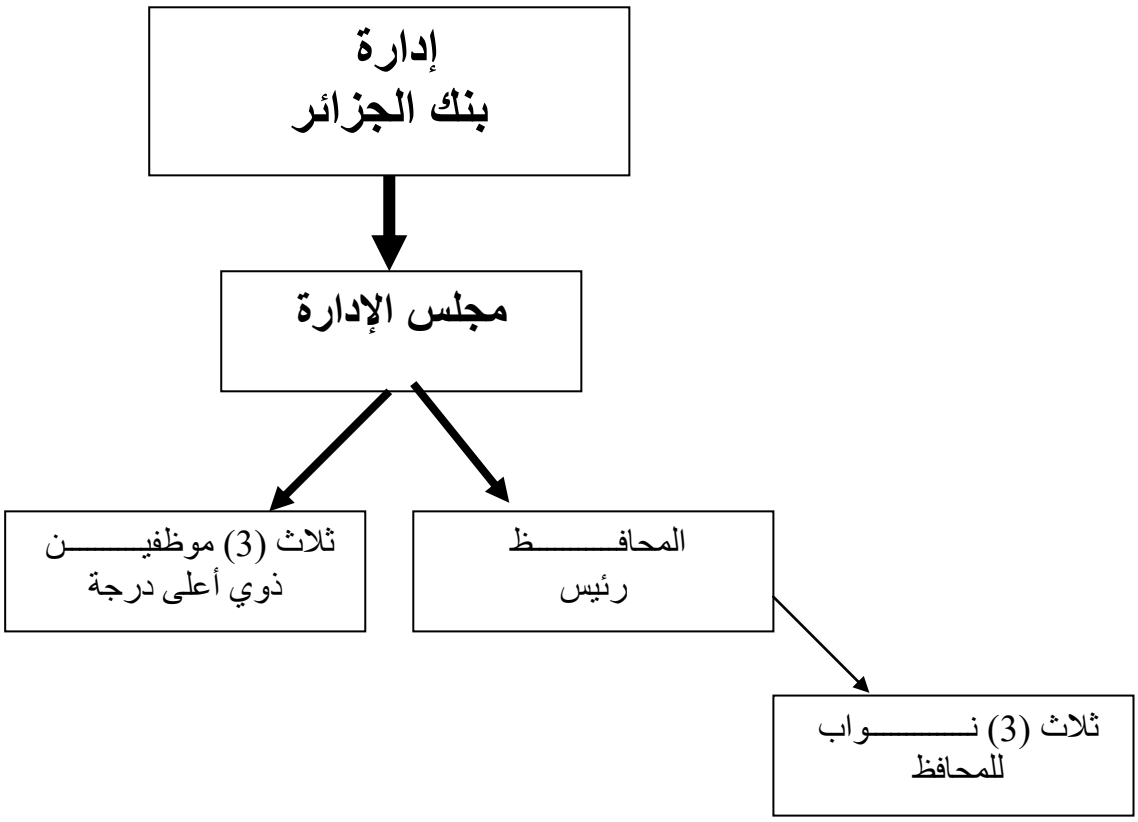

English for Specific Purpose (ESP)
By: Mr. KOURD EL-OUED Mustapha

الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت، 2003، المتعلق بالقرض والنقد، المعدل والمتمم بالأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010.

المحاضـــرة الثانية:.....الإطار القانوني لقطاع التأمين في الجزائر

I- قطـــاع التأميـــن في الجزائـــر: نظـــرة عامـــة

يوجد حاليا أربع وعشرون (24) شركة تأمين عامة وخاصة [تشتغل] في قطاع التأمين في الجزائر. هذه الشركات منظمة في شكل شركات مساهمة أو تعاضديات تأمين.

تسوّق شركات التأمن تقريبا 100 منتج تأمين في مختلف أنواع التأمين وإعادة التأمين. حققت الشركات (24) الأربع والعشرين في سوق التأمين الجزائرية في سنة 2006 رقم أعمال مبيعات بـ460 مليون أورو(€) وما يقرب 538 مليون أورو(€) في سنة 2007 بزيادة (+ 16٪).

تبعا للقوانين الناظمة لعمليات إعادة تقييم الأصول الثابتة، استفادت بعض الشركات في سنة 2007 من زيادة الأسهم/ حقوق ملكية الأسهم بعد إدراج تعديل لإعادة هيكلة التقييم. مما نتج عنه تحسن معتبر في هوامش الملائة المالية لهذه الشركات والسوق ككل.

يتم تمثيل شركات التأمين في منظمة مهنية تدعى اتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين.

يتم توزيع منتجات التأمين من خلال شبكة تتكون من 797 وسيط تأمين. بما في ذلك وكلاء التأمين العامين و28 وسيط مقابل 1024 وكالة تأمين مباشر.

في سنة 2015 تم توسيع قائمة الوسطاء المرخّص لهم بعدد 35 للوسطاء العاملين الناشطين و26 لوسطاء إعادة التأمين الأجانب المعتمدين. وكلاء التأمين العام، الذين يعتبرون وسطاء مرتبطين بعقود للتمثيل، يتم تعيينهم من طرف شركة واحدة أو أكثر وينتمون إلى جمعية. أما بالنسبة للوسطاء، فتعتبر المهنة نشاطا تجاريا، وبالتالي فهي تخضع للتسجيل في السجل التجاري.

يخطط حاليا بشكل رسمي لإنشاء جمعيات مهنية لهذه الفئة.

تتم نشاطات هذه الفواعل الاقتصادية المختلفة في إطار مجلس وطني للتأمين، يرأسه وزير المالية.

تتعلق مهام هذا المجلس بجميع الجوانب المرتبطة بوضعية، تنظيم وتطوير نشاطات التأمين وإعادة التأمين. أسند إلى أربع لجان داخل المجلس مسؤولية فحص/ دراسة طلبات اعتماد شركات التأمين والوسطاء.

II-النصوص التشريعية والتنظيمية لقطاع التأمين :

Ordinance No. 95-07 of January 25, 1995, pertaining to insurance, modified and completed. الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي، 1995، المتعلق بالتأمين، المعدل والمتمم.
Executive Decree No. 95-344 of October 30, 1995, pertaining to the legal capital requirements of insurance companies, amended and supplemented. المرسوم التنفيذي رقم 95-344، المؤرخ في 30 أكتوبر، 1995، يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين.
Executive Decree No. 96-267 of August 3, 1996, setting the terms and qualifying conditions for accreditation of the insurance and reinsurance companies. المرسوم التنفذيذي رقم 96-267، المؤرخ في 3 أوت، 1996، يحدد كيفيات وشروط منح الاعتماد لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين.
Order of January 28, 2007, setting the terms and conditions for opening the sales offices of insurance and/or reinsurance companies. القرار المؤرخ في 28 جانفي، 2007، يحدد كيفيات وشروط فتح مكاتب تمثيل شركات التأمين وإعادة التأمين.
Executive Decree No. 07-153 of May 22, 2007, setting the terms and conditions for the distribution of insurance products by banks, financial institutions and equivalents, and other distribution networks. المرسوم التنفيذي رقم 07-153، المؤرخ في 22 ماي، 2007، يحدد كيفيات وشروط توزيع منتوجات التأمين عن طرق البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها وشبكات التوزيع الأخرى.
Order of August 6, 2007, establishing which insurance products can be distributed by banks, financial institutions and equivalents, as well as the maximum levels of the distribution commission. القرار المؤرخ في 6 أوت، 2007، يحدد منتوجات التأمين الممكن توزيعها بواسطة البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها وكذلك النسب القصوى لعمولة التوزيع.
Order of February 20, 2008, establishing the participation rate of banks and financial institutions in the share capital of an insurance and/or reinsurance company. القرار المؤرخ في 20 فيفري، 2008، يحدد النسبة القصوى لمساهمة بنك أو مؤسسة مالية في رأس مال شركة التأمين و/أو إعادة التأمين.
Order of February 20, 2008, establishing the conditions for opening branches of foreign insurance companies. القرار المؤرخ في 20 فيفري، 2008، يحدد شروط فتح فروع لشركات تأمين أجنبية.
Executive Decree No. 09-13 of January 11, 2009, establishing the status of corporate type mutual insurance. المرسوم التنفيذي رقم 09-13، المؤرخ في 11 جانفي، 2009، يحدد القانون الأساسي النموذجي لشركات التأمين ذات الشكل التعاضدي
Executive Decree No. 09-111 of April 7, 2009, laying down detailed rules for the organization and operation and financial conditions of the guarantee fund provided. المرسوم التنفيذي رقم 09-111، المؤرخ في 7 أفريل 2009، يحدد كيفيات تنظيم صندوق ضمان المؤمن لهم وسيره وكذا شروطه المالية.
Decree of 8 October 2013, fixing the procedure for the calculation of the cash surrender value life insurance.
Decree of 8 October 2013, fixing the applicable mortality tables and the guaranteed minimum rate for personal insurance contracts. القرار المؤرخ في 8 أكتوبر، 2013، يحدد جداول نسبة الوفيات القابلة للتطبيق وكذا النسب الدنيا المضمونة في عقود التأمين على الأشخاص.

المحاضرة الثالثة:..... دور مجلس النقد والقرض في الجزائر

دور مجلس النقد والقرض في الجزائر

المادة 62:

يخول المجلس [مجلس النقد والقرض] صلاحيات بصفته سلطة نقدية في الميادين المتعلقة بما يأتي:

1. إصدار النقد، كما هو منصوص عليه في المادتين 4 و5 من هذا الأمر *[03-11 المتعلق بالقرض والنقد، المعدل والمتمم]* و كذا تغطيته؛
2. مقاييس وشروط عمليات البنك المركزي، لا سيما فيما يخص الخصم والسندات تحت نظام الأمانة ورهن السندات العامة والخاصة والعمليات المتصلة بالمعادن الثمينة والعملات [الأجنبية]؛
3. تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها. ولهذا الغرض، يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والقرضية ويحدد استخدام [سياسة] النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في سوق النقد ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى تفادي مخاطر الاختلال؛
4. منتجات التوفير والقروض الجديدة؛
5. إعداد المعايير وسير وسائل الدفع وسلامتها؛
6. شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية وفتحها، وكذا شروط إقامة شبكاتها، لاسيما تحديد الحد الأدنى من رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وكذا كيفيات إبرائه؛
7. شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر؛
8. المقاييس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية لاسيما فيما يخص المخاطر وتوزيعها، والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر بوجه عام؛
9. حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية لاسيما في مجال العمليات مع هؤلاء الزبائن؛
10. المقاييس والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية مع مراعاة التطور الحاصل على الصعيد الدولي في هذا الميدان، وكذا كيفيات وأجال تبليغ الحسابات والبيانات المحاسبية الإحصائية والوضعيات لكل ذوي الحقوق، لاسيما منها بنك الجزائر؛
11. الشروط التقنية لممارسة المهنة المصرفية ومهنتي الاستشارة والوساطة في المجالين المصرفي والمالي؛
12. تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف؛
13. تسيير احتياطات الصرف؛
14. قواعد السير الحسن وأخلاقيات المهنة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛

يتخذ المجلس القرارات الفردية التالية:

1. الترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية، وتعديل قوانينها الأساسية، وسحب الاعتماد؛
2. الترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية؛
3. تفويض الصلاحيات في مجال تطبيق التنظيم الخاص بالصرف؛
4. القرارات المتعلقة بتطبيق الأنظمة التي يسنها المجلس؛

يمارس المجلس سلطاته، في هذا الأمر، عن طريق الأنظمة.

يستمع المجلس إلى الوزير المكلف بالمالية بناء على طلب هذا الأخير. وتستشير الحكومة المجلس كلما تداولت في مسائل تتعلق بالنقد أو القرض أو مسائل يمكن أن تنعكس على الوضع النقدي.

English		English		English	
Money laundering crime	جريمة تبييض الأموال	Accountant	المحاسب	Real estate mortgage	رهن الأملاك العقارية
Financing terrorist crime	جريمة تمويل الأرهاب	Auditors	مدقق حسابات	Fund transfer	تحويل الأموال
Account holder	صاحب الحساب	Stockbroker	سمسار الأسهم	Money order	حوالة مالية بريدية
Annual fees	الرسوم السنوية	Brokerage account	حساب عمولة	Interest rate	سعـــر الفائـــدة
خلية الاستعلام المالي Financial Data Treatment Cell					

الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت، 2003، المتعلق بالقرض والنقد، المعدل والمتمم بالأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010.

المحاضرة الرابعة:..... حكم محكمة النقض الفرنسية

محكمـــة النقـض
الغـرفـة التجاريـة
الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 7 جانفي 1981
رقم الطعـن : 79-13499
منشور في النشرة

رفـــض

الجمهورية الفرنسية
بإسم الشعب الفرنسي

فيما يخص وجـه الطعــن الوحيـــد:

حيـث *أنــه*، بالرجوع إلى القرار المطعون فيه (باريس 27 أفريل 1979) يتبين أنه بموجب العقد المؤرخ في 10 جوان 1975، تعهدت شركة التوزيع آغل (Société L'Aigle) بأن تشتري من شركة مازوت سيرفس كوماس (Société Comase) لمدة ثلاث (3) سنوات، كمية من المحروقات وأن شرطا في العقد ينص على أن هذه الاتفاقية لن تصبح سارية المفعول إلا بعد توقيعها من قبل الممثل المؤهل لشركة كوماس (Société Comase) وله لهذا الغرض أجل ثلاثين (30) يوما للقيام بذلك ابتداء من توقيع الزبون. وتبرأ ذمة الأطراف من كل إلتزام بمجرد انقضاء الأجل المذكور.

حيـث *أنــه*، يعاب على محكمة الاستئناف حكمها على شركة أغل (Société L'Aigle) بدفع تعويضات لشركة كوماس (Société Comase) لتعويض ضررها الناتج عن فسخ الاتفاقية المذكورة أعلاه على مسؤولية شركة آغل (Société L'Aigle) وقضت المحكمة المذكورة على أن شركة كوماس (Société Comase) قد وافقت على الاتفاقية في غضون الأجل المقرر، فيما أنه وفقا للطعن، يجب على من يطالب بتنفيذ إلتزام ما أن يثبته، وأنه وجب على شركة كوماس (Société Comase) إثبات أنها قد أعلمت شركة آغل(Société L'Aigle) بموافقتها قبل 10 جويلية 1975، وأن محكمة الاستئناف بتأسيس قرارها على اعتبار واحد يتضمنه ملف الدعوى وهو رسالة شركة كوماس (Société Comase) بتاريخ 3 جويلية 1975 لم تتمكن شركة التوزيع آغل (Société L'Aigle) من استلامها قبل 10 جويلية 1975، قد قلبت عبئ الإثبات، وأنه على شركة كوماس (Société Comase) وحدها إثبات أن الرسالة قد وصلت قبل انتهاء الأجل المحدد وليس على شركة التوزيع آغل (Société L'Aigle) أن تثبت العكس، وأنه فضلا عن ذلك بامتناع المحكمة عن التحقق من وصول أو عدم وصول الرسالة قبل 10 جويلية 1975 إلى الشركة المرسل إليها تكون قد جردت قرارها من الأساس القانوني.

لكن حيـث *أنــه*، نظرا لعدم وجود تنصيص مخالف، كان العقد المؤرخ في 10 جويلية 1975 سيصير عقدا تاما، ليس لأن شركة التوزيع آغل (Société L'Aigle) وصلتها موافقة شركة كوماس (Société Comase)، وإنما بسبب إصدار هذه الأخيرة لهذه الموافقة، وأن وجه الطعن، الذي يدعم خلاف ذلك، إنما يفتقد إلى أساس.

لهـذه الأسـباب ولأجلهـــا:

ترفض المحكمة الطعن المرفوع ضد القرار الصادر بتاريخ 27 أفريل 1979 عن محكمة الاستئناف في باريس.

النشـــر: نشرة قرارات محكمة النقض الغرفة التجارية رقم 14.

القرار المطعون فيه محكمة الاستئناف في باريس الغرفة 25 ب التاريخ 27 أفريل 1979.

العناويـــن والملخصـــات: العقود والإلتزامات- العقد بالمراسلة-الموافقة-إصدار هذه الأخيرة-وقت إنشاء العقد يكون فاقدا للأساس وجه الطعن الذي يدعم كون العقد بالمراسلة لا ينشأ إلا عندما يتوصل الملتمس بموافقة المتعاقد الآخر، في حين تصبح الأطراف مرتبطة، ما لم ينص على خلاف ذلك، مجرد ما يتم إصدار هذه الموافقة.

السوابق القضائية:CF . محكمة النقض (الغرفة الاجتماعية 05-06-1962 نشرة 1962 VI رقم .537 (1) ص 435 رفضCF. (محكمة النقض (الغرفة المدنية 3) 19-10-1971 نشرة 1971 III رقم 500 (1) ص 357 (رفض).

النصـــوص المطبقـــة:

القانون المدني المادة 1134.

السـؤال:

ما هو المبدأ القانوني الذي أشارت إليه محكمة النقض في حكمها؟.

الجـواب:

أشارت المحكمة في حكمها إلى المبدأ القانوني: **عبئ الإثبات يقع على المدعي**.

المحاضرة الخامسة:.....الإطار القانوني للسوق المالي في الجزائر

الإطار القانوني للسوق المالي في الجزائر

تم إنشاء سوق الأوراق المالية في الجزائر بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي سنة 1993، المعدل والمتمم بالقانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003، المتعلق بسوق الأوراق المالية.

انطلقت شركة تسيير الأوراق المالية (شركة تسيير بورصة القيم المنقولة) كهيئة عملية لبورصة الجزائر في سنة 1999. السلطة التنظيمية هي لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة التي بدأت في نشاطها منذ سنة 1996.

أدى تحديث واعتماد الصيغ الإلكترونية للأوراق المالية (الثورة الحوسبية في الأوراق المالية المتداولة في البورصة) بمنظمي [السوق المالي] سنة 2002 إلى إنشاء إيداع مركزي للأوراق المالية تديره شركة مساهمة تسمى " الجزائر للمقاصة " التي دخلت حيز النشاط في سنة 2004 .

بالإضافة إلى الأحكام القانونية الواردة في قانون الأوراق المالية. تبنت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة نظام أساسي *[لائحة موافق عليها بتنظيم منشور في الجريدة الرسمية]* لمراقبة/ الإشراف على البورصة بجميع مكوناتها (العروض العامة/ الإكتتاب العام، مركز الوسطاء في معاملات سوق الأوراق المالية، ومركز مؤسسات الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية. مركز جهات الإصدار، الالتزامات المالية الدورية الإجبارية، الإيداع المركزي، مسك حسابات الأوراق المالية)...الخ.

البورصة مفتوحة أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب، بالنسبة للمستثمرين الأجانب أعلن بنك الجزائر بموجب النظام (رقم 200-04 المتعلق بحركة رؤوس الأموال الخاصة باستثمارات المحافظ للأجانب)، الذي يسمح لهم بحرية شراء الأوراق المالية المدرجة للتداول.

تضمن المادة 4 من هذا النظام تحويل إيرادات الدخل (أرباح الأسهم والفوائد) الناتجة عن استثمارات المحفظة إلى المستثمرين الأجانب.

ونتيجة لهذه التدابير، تم اتخاذ جملة من الحوافز في قوانين المالية المتعاقبة من أجل تطوير السوق وعمليات الميزانيات المالية، وبالتالي إلى جانب حقيقة أن، الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، مداخيل وأرباح الأسهم وما يتعلق بالأوراق المالية المحققة من المعاملات

المدرجة للتداول في سوق الأوراق المالية معفاة من الضرائب، هذه المعاملات أيضا معفية من رسوم التسجيل.

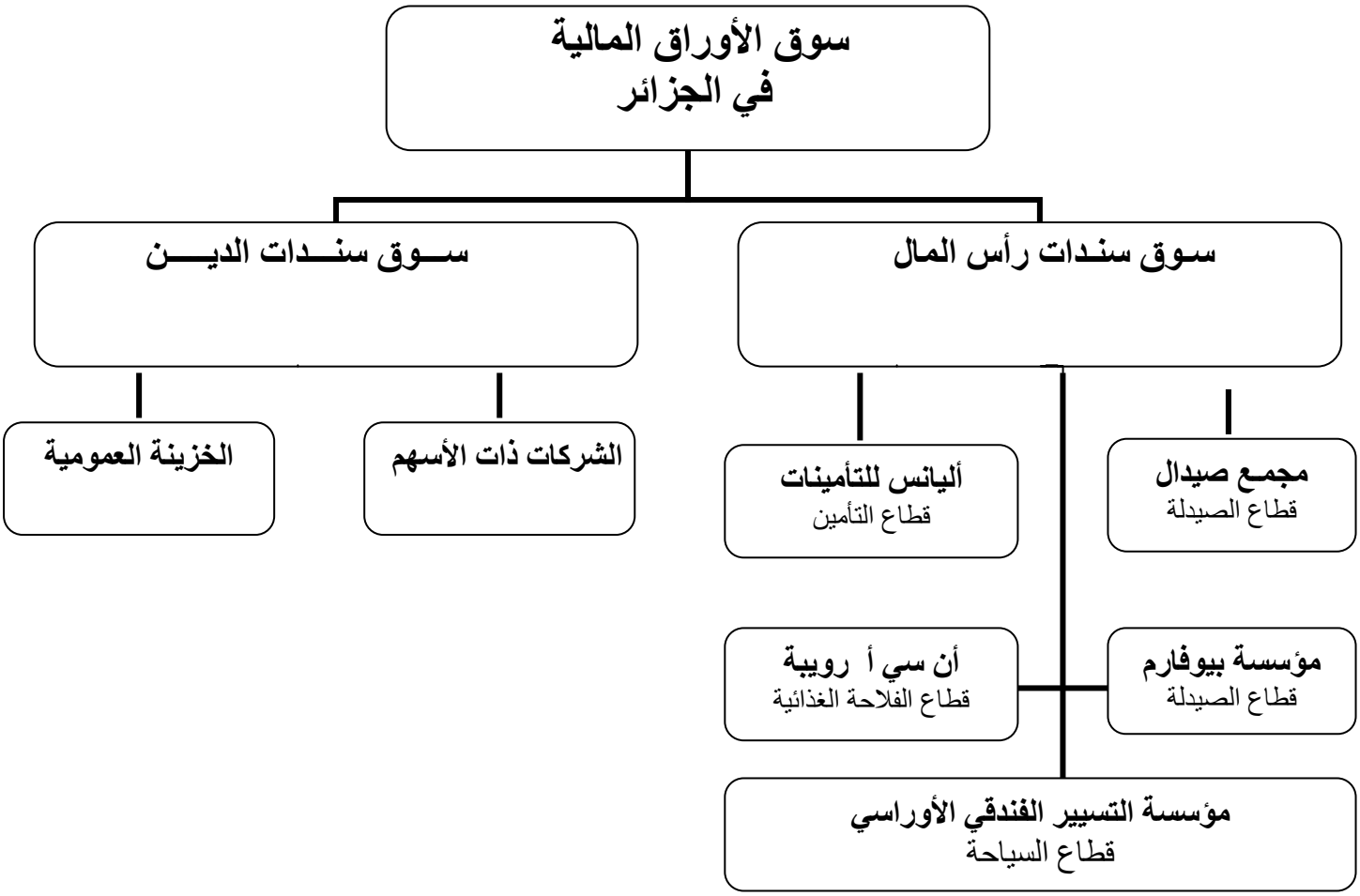

المحاضرة السادسة:.....الإطار القانوني للتجارة الخارجية في الجزائر

تدابير الرقابة على الاستراد والتصدير

اعتمدت الحكومة التدابير الرئيسية بموجب القانون رقم 15-15 المؤرخ في 15جويلية 2015 المعدل والمتمم لأحكام الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد وتصدير البضائع.

في المستهل، تجدر الإشارة إلى إلغاء الأحكام المخالفة لإدارة مقتضيات الترخيص للاستيراد والتصدير، شروط واجراءات تطبيق متطلبات الترخيص حددها المرسوم التنفيذي رقم 15-306 الصادر في 6 ديسمبر 2015.

مبررات القيود على حرية حركة البضائع

يبقى المبدأ هو حرية حركة البضائع (معاملات استيراد وتصدير البضائع)، [لكن] يمكن تطبيق تدابير قيود كمية و/ أونوعية، أو مراقبة استيراد وتصدير البضائع.

نصت المادة 6 مكرر من القانون على قائمة مبررات غير حصرية [على سبيل المثال لا الحصر] لهذه القيود:

- المحافظة على الموارد الطبيعية القابلة للاستنفاذ بالموازاة مع تطبيق هذه القيود على الانتاج والاستهلاك؛
- *ضمان تزويد الصناعة الوطنية بكميات أساسية من المواد الخام المنتجة في السوق المحلية ووفقا للمبادئ المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الجزائر؛*
- *تطبيق تدابير أساسية لاقتناء أو توزيع المنتجات تحسبا لأي ندرة/ نقص فيها.*
- *المحافظة على موازنة الأرصدة المالية الخارجية وتوازن السوق.*

النظام العام لرخص الاستيراد والتصدير

لهذا الغرض، يمكن فرض/ تأسيس رخص للاستيراد والتصدير، ويقصد بالرخصة: "*كل شرط إداري إلزامي يتطلب تقديم مستندات كاشتراط مسبق لتخليص البضائع بالإضافة إلى المستندات المطلوبة للأغراض الجمركية.*"

يلاحظ أنه لا يتطلب للتغييرات الطفيفة في القيمة، الكمية والوزن فيما يتعلق بما هو مذكور به في الرخصة. وتبعا لطبيعة المنتج سوف يتم تحديد نسبة هذه الفروق في الرخصة.

تخضع العمليات المتعلقة بالاستيراد والتصدير إلى مراقبة سعر مبادلات النقد الأجنبي الذي يُخضع هذه العمليات إلى بعض الشروط المسبقة، مثل التوطين البنكي.

يجب أن تستجيب عمليات استيراد المنتجات إلى بعض المواصفات المتعلقة بجودة وأمن المنتجات، لا سيما أن القانون رقم 09-03 المؤرخ في 25 فيفري، سنة 2009، المتعلق بحماية المستهلك، المرسوم التنفيذي رقم 13-378 المؤرخ في 9 نوفمبر سنة 2013، المحدد لشروط وكيفيات إعلام المستهلك، أيضا أحكام القانون رقم 16-04 المؤرخ في 14 و19جوان سنة 2016 المعدل والمتمم للقانون رقم 04-04 المؤرخ في 23 جوان سنة 2004 المتعلق بالتقييس، وكذلك القرار الصادر في 15 جوان سنة 2002 المحدد لشروط وكيفيات تطبيق المادة 22 من قانون الجمارك [في الحالات] المتعلقة باستيراد بضائع مقلدة.

إلتزامات الشركات التجارية في عمليات الاستيراد

تبعا للمرسوم التنفيذي رقم 05-458 المؤرخ في 30 نوفمبر سنة 2005 المعدل والمتمم، يجب أن تستجيب الشركات التجارية الممارسة لعمليات الاستيراد إلى الشروط الثلاثة التالية:

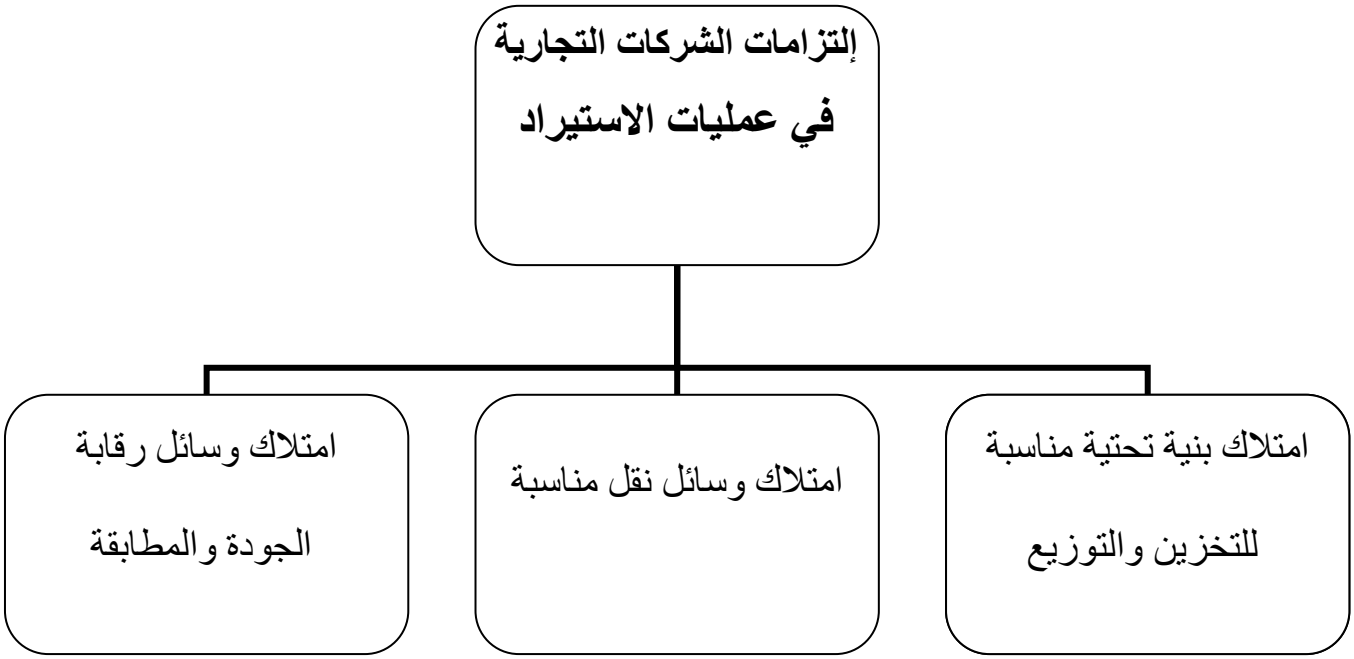

University Of Sétif 2
Faculty Of Law & Political Science
Department Of Law

Legal English Terminology

Financial Institutions Law

Prepared by: Mr: KOURD EL-OUED Mustapha
Teacher Of Law

1 st Year Master / 2nd Semester
Academic Year 2022-2023

Lecture NO.	Lecture Title	Text NO.
Lecture One	Bank of Algeria	/
Lecture Two	The Legal Framework of Insurance in Algeria	/
Lecture Three	Role of Algeria's Money & Credit Council	/
Lecture Four	Judgment of the French Court of Cassation	/
Lecture Five	The Legal Framework of Financial Market in Algeria	/
Lecture Six	The Legal Framework of Foreign Trade in Algeria	/

University Of Sétif 2
Faculty Of Law & Political Science
Department Of Law
1 st Year Master Financial Institutions Law

Lecture One: Bank Of Algeria

Article 9: As a national institution endowed with a legal status and financial autonomy, the Bank of Algeria is considered as a trader when dealing with third parties.
Bank of Algeria shall be governed by commercial law in so far as it is not waived by the provision of this Order.
Bank of Algeria shall observe the rules of commercial accounting and shall neither be submitted to the public accountancy regulations nor to the control of the "Court of Auditors ".
Bank of Algeria shall not be subjected to trade registration.
Article 10 : The capital of the Bank of Algeria is wholly subscribed by the State.
Article 12: The dissolution of the Bank of Algeria could be pronounced only by a law which shall determine the terms of its liquidation.
Article 13: The management of the Bank of Algeria is entrusted to a Governor assisted by three Vice-Governors, all appointed by a presidential decree.
Article 18: The Board of Directors of the Bank of Algeria is composed of:
• The Governor, as Chairman;
• The three Vice-Governors;
• Three officials of the highest rank nominated by a presidential decree owing to their competency in economic and financial fields;
• In the event of absence or vacancy of their posts, the officials shall be replaced by their alternates appointed in accordance with the same conditions.
Article 26: The Bank of Algeria shall be supervised by an audit body composed of two auditors appointed by a presidential decree
Article 28: The accounts of the Bank of Algeria shall be closed on the 31st of December of each year (…).
Article 29: Within the three months following the closing of each fiscal year, the Governor transmits to the President of the Republic the balance sheet and the profit and loss accounts as well as a report detailing the activities and operations of the Bank of Algeria, namely, those reporting the supervision of the banking activity during the year, the prudential financial position of Banks and Financial Institutions and lessons learned from the activity of risk centralization. One month at the latest, further to that transmittal, the balance sheet and the profit and loss accounts are published in the official journal of the People's Democratic Republic of Algeria.
Article 30: The Bank of Algeria shall publish an annual report on economic and monetary developments in Algeria which includes, namely, the necessary data required for a sound understanding of monetary policy. This report shall serve as a basis for an address before the People's National Assembly and followed by a discussion.
The Bank of Algeria may publish statistical data and economic and monetary surveys.

Article 35: The mission of the Bank of Algeria in the fields of money, credit and exchange transactions is to provide and maintain the best conditions for the fast development of the economy while ensuring the internal and external stability of the money.

To this effect, the Bank of Algeria is responsible for regulating the monetary circulation, conducting and controlling by all appropriate means, credit distribution, and ensures the proper management of the external financial commitments and regulating the exchange market.

Article 38: The Bank of Algeria shall issue the fiduciary money subject to the coverage requirements determined by regulation issued in accordance with paragraph a) of article 62 below.

Money coverage includes the following elements:

- Gold ingots and gold coins,
- Foreign currencies,
- Treasury bonds,
- Rediscounted bills, repurchase agreements or collateral.

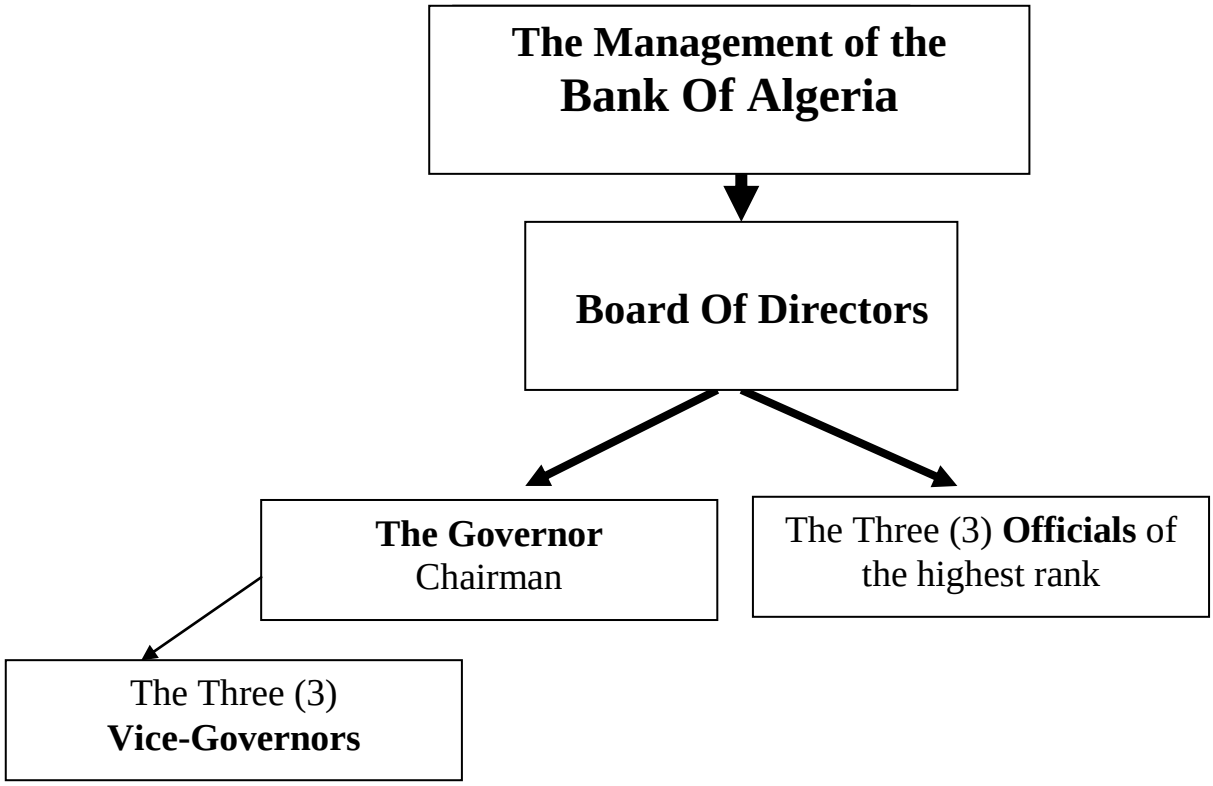

ORDER 03-11 OF AUGUST 26th, 2003 RELATING TO MONEY AND CREDIT AS AMENDED AND COMPLETED By ORDER 10-04 OF AUGUST 26th, 2010.

University Of Sétif 2
Faculty Of Law & Political Science
Department Of Law
1 st Year Master Business Law & Financial Institutions Law

Lecture Two: The Legal Framework of Insurance in Algerian

I- The Insurance Sector: Overview

There are currently twenty four (24) public and private insurance companies in the Algerian insurance sector. These companies are organized in the form of joint stock companies (JSC) or mutual benefit associations.

Insurance companies market approximately 100 insurance products in the various insurance and reinsurance categories. The twenty four (24) companies on the Algerian market generated an annual turnover of 460 million euros in 2006 and close to 538 million euros (+16%) in 2007.

Pursuant to laws governing the revaluation of fixed assets, certain companies benefited, in 2007 from an increase in equity following the incorporation of a revaluation adjustment, which resulted in a significant improvement in the solvency margins of these companies and the market as a whole.

Insurance companies are represented in a professional organization called Union of Insurers and Reinsurers (UIR).

Insurance products are distributed through a network made up of 797 insurance intermediaries, including general agents and 28 brokers against 1024 direct agencies. In 2015 the list of approved brokers is expanding the number of 35 active brokers and 26 accredited foreign reinsurance brokers. General insurance agents, considered “insurance” intermediaries linked by a representative’s contract, are assigned by one or more companies and belong to an association. As for brokers, the profession is considered a commercial activity, and as such is subject to registration with the commerce register. Plans to create a professional association in this category are currently being formalized.

The activities of these various economic actors take place within the framework of a National Insurance Council (NIC), chaired by the Finance Minister.

The assignments of this organization concern all aspects pertaining to the situation, organization and development of insurance and reinsurance activities. Within the council,

four commissions are given the responsibility of examining the accreditation application of insurance companies and brokers.

II- The Legislative and Regulatory Texts of Insurance Sector:

Ordinance 95-07 of January 25, 1995, pertaining to insurance, modified and completed.
Executive Decree No. 95-344 of October 30, 1995, pertaining to the legal capital requirements of insurance companies, amended and supplemented.
Executive Decree No. 96-267 of August 3, 1996, setting the terms and qualifying conditions accreditation of the insurance and reinsurance companies.
Order of January 28, 2007 setting the terms and conditions for opening the sales offices of insurance and/or reinsurance companies.
Executive Decree No. 07-153 of May 22, 2007, setting the terms and conditions for the distribution of insurance products by banks, financial institutions and equivalents, and other distribution networks.
Order of August 6, 2007, establishing which insurance products can be distributed by banks, financial institutions and equivalents, as well as the maximum levels of the distribution commission.
Order of February 20, 2008, establishing the participation rate of banks and financial institutions in the share capital of an insurance and/or reinsurance company.
Order of February 20, 2008, establishing the conditions for opening branches of foreign insurance companies.
Executive Decree No. 09-13 of January 11, 2009, establishing the status of corporate type mutual insurance.
Executive Decree No. 09-111 of 7 April 2009, laying down detailed rules for the organization and operation and financial conditions of the guarantee fund provided
Decree of 8 October 2013, fixing the procedure for the calculation of the cash surrender value life insurance.
Decree of 8 October 2013, fixing the applicable mortality tables and the guaranteed minimum rate for personal insurance contracts.

Lecture Three: Role of Algeria's Money & Credit Council

Article 62: The Council of Money and Credit shall be vested with the powers of a monetary authority in fields dealing with the:

1). Issuing and covering of money as provided for in articles 4 and 5 of this Order [Order NO.03-11, relating to money and credit, amended and completed];

2).Terms and conditions governing operations of the Central Bank, namely those concerning discount, auction, pledge on private and public securities and operations on precious metals and foreign currencies;

3). Definition, conduct, monitoring and assessment of monetary policy. With this aim in view the Council shall determine monetary targets regarding particularly the evolution of monetary and credit aggregates, shall decide on monetary policy instrumentation as well as the setting up of prudential rules regarding the money market and shall ensure that the information is disseminated on the market in order to prevent default risks;

4). New saving and credit products.

5). The production of standards, the operating and safety of payment systems;

6). Terms and conditions related to the approval and the setting up of Banks and Financial Institutions as well as the installation of their networks namely the setting of the minimum capital required for Banks and Financial Institutions and the terms and conditions of their liquidation;

7). Terms and conditions for the opening in Algeria of representative offices of foreign Banks and Financial Institutions;

8). Rules and ratios applicable to Banks and Financial Institutions namely as concerns the covering and the spreading of risks, liquidity and solvency and of risks in general;

9). Protection of customers of Banks and Financial Institutions especially when dealing with these customers;

10). Accounting rules and standards applicable to Banks and Financial Institutions taking into account developments at the international level occurring in this area and conditions and

deadlines for transmission of accounts, statistical and accounting statements, reports to all entitled parties especially to the Bank of Algeria;
11). Technical conditions governing the exercise of the banking profession, the consultancy and brokerage professions in the area of banking and finance;
12). Setting the objectives of the exchange rate policy and exchange regulation process;
13). Management of foreign exchange reserves;
14). Rules of good conduct and ethics applicable to Banks and Financial Institutions.

The Council shall make the following individual decisions:

1). The approval for the opening of Banks and Financial Institutions, the amendment of their status and the withdrawal of the approval;
2). The approval for the opening of representative offices of foreign banks;
3). The delegation of powers regarding the implementation of the exchange regulations;
4). Those relating to the enforcement of the regulations enacted by the Council.

The Council shall exercise its powers under this order[Order NO.03-11, relating to money and credit, amended and completed] by issuing regulations.

The Council shall hear the Minister of Finance at his request. The Council shall be consulted by the Government whenever the latter is addressing issues pertaining to money or credit or which could potentially have repercussions on the monetary situation.

English		**English**		**English**	
Money laundering crime		Accountant		Real estate mortgage	
Financing terrorist crime		Auditors		Fund transfer	
Account holder		Stockbroker		Money order	
Annual fees		Brokerage account		Interest rate	
Financial Data Treatment Cell					

ORDER 03-11 OF AUGUST 26th, 2003 RELATING TO MONEY AND CREDIT AS AMENDED AND COMPLETED By ORDER 10-04 OF AUGUST 26th, 2010.

University Of Sétif 2
Faculty Of Law & Political Science
Department Of Law
1 st Year Master Business Law & Financial Institutions Law

Lecture Four: Judgment of French Court of Cassation

Court of Cassation

Commercial Division

Hearing held in open court on 7 January 1981

Appeal no.:79-13499

Appeal Dismissed

FRENCH REPUBLIC

IN THE NAME OF THE FRENCH PEOPLE

In Respect Of the Sole Ground Of Appeal*:*

Whereas, according to statements of the judgment under appeal (Paris, 27, April 1979), in an agreement dated 10 June 1975, the Company Aigle Distribution (AIGLE) undertook to purchase, over a period of three years, from the Company Mazout Service Comase (COMASE), a certain quantity of fuel; *whereas*, a clause in the agreement provided that: this agreement shall only come into force after it has been signed by Comase's authorised representative who will have a period of thirty days from the date of signing by the customer for this purpose. Upon expiration of this period, the parties shall be released from any and all obligations;

Whereas, the court of appeal was criticised for having ordered Aigle to pay damages to Comase in compensation for the loss caused to it by the termination due to breach by Aigle of the aforementioned agreement finding that Comase had accepted this agreement within the set deadline, although, according to the appeal, the party seeking the enforcement of an obligation must prove such obligation; *whereas*, Comase was therefore required to prove that it had informed Aigle Distribution of its acceptance before 10 July 1975; *whereas*, in basing its decision solely on the letter from Comase, dated 3 July 1975, produced before the court, this acceptance could not have reached Aigle Distribution after 10 July; *whereas*, the court of appeal reversed the burden of proof, that Comase alone was required to prove that the letter had arrived before the deadline and Aigle Distribution was not required to prove the contrary;

whereas, by not seeking to establish whether the letter had been received by the recipient company before 10 July, there was no legal basis for the court's decision;

Whereas, in the absence of any provision to the contrary, the agreement of 10 June 1975 was intended to become final, not upon receipt by Aigle of Comase's acceptance, but upon the issuing by Comase of this acceptance; *whereas*, there is no legal basis in support of the contrary;

Therefore:

The Court dismisses the appeal brought against the judgment delivered on 27 April 1979 by the Paris Court of Appeal.

Publication: Journal of Judgements of the Court of Cassation Commercial Division N.14

Decision appealed against: Judgement of Paris Court of Appeal (Division 25 B) of 27 April 1979.

Keywords and abstract: Contracts and Obligations- Contract *inter absentes*- Acceptance- Issuing of acceptance- Moment of contract formation. No legal basis to support that contract *inter absentes* only formed upon receipt by the offeror of the other party's acceptance, even though, unless otherwise provided, the parties are bound as soon as such acceptance is issued.

Judicial precedents: Compare court of cassation (Labour Division) 1962-06-05 Journal 1962 IV N.537 (1) p.435 (Appeal Dismissed). Compare court of cassation (Civil Division 3) 1971-10-19 Official Journal 1971 III N.500 (1) p.357 (Appeal Dismissed)

Texts applied:

Article 1134 Civil Code.

Question:
What is the legal principle referred to in the court cassation judgment?.

University Of Sétif 2
Faculty Of Law & Political Science
Department Of Law
1 st Year Master Financial Institutions Law

Lecture Five: The Legal Framework of Financial Market in Algeria

An Algerian securities market was created by legislative decree No.93-10 of 23 Mai, 1993, amended and completed by law No. 03-04 of 17 February, 2003, concerning the securities exchange. The Algiers stock exchange whose operational entity is the securities management corporation (Society Stock Exchange Management) was launched in 1999. The regulatory authority is the stock exchange organization and surveillance commission, which has been operational since 1996.

The modernization and dematerialization of securities have led market regulators to promote the creation of a central depositary of securities managed by a joint stock company called "Algeria clearing," which was created in 2002 and became active in 2004 and whose shareholders are banks.

In addition to the legal provisions contained in the securities law, the stock exchange organization and surveillance commission adopted substantial regulation to control the stock exchange and all its components (public offerings, the status of intermediaries in stock market transactions, the status of collective securities investment organizations-SICAV and FCP-the status of issuers, mandatory and periodical financial obligations, the central depositary, securities maintenance accounts, etc.).

The stock exchange is open to both non-residents and residents. For foreign investors, the Bank of Algeria announced a rule (No. 2000-04 pertaining to the movement of capital related to the portfolio investments of non-residents), which allows them to freely purchase listed securities.

Article 4 of this rule guarantees the transfer of income (dividends and interests) produced by the portfolio investments of non-residents.

As a result of these measures, incentives were taken in different finances Acts to develop the market and operations budgets. Thus, besides the fact that total income (IRG) or the tax on company profits (IBS), revenues and gains on disposal of shares and related securities made in

a transaction as an introduction to the stock market are tax-exempt, these transactions are also exempted from registration fees.

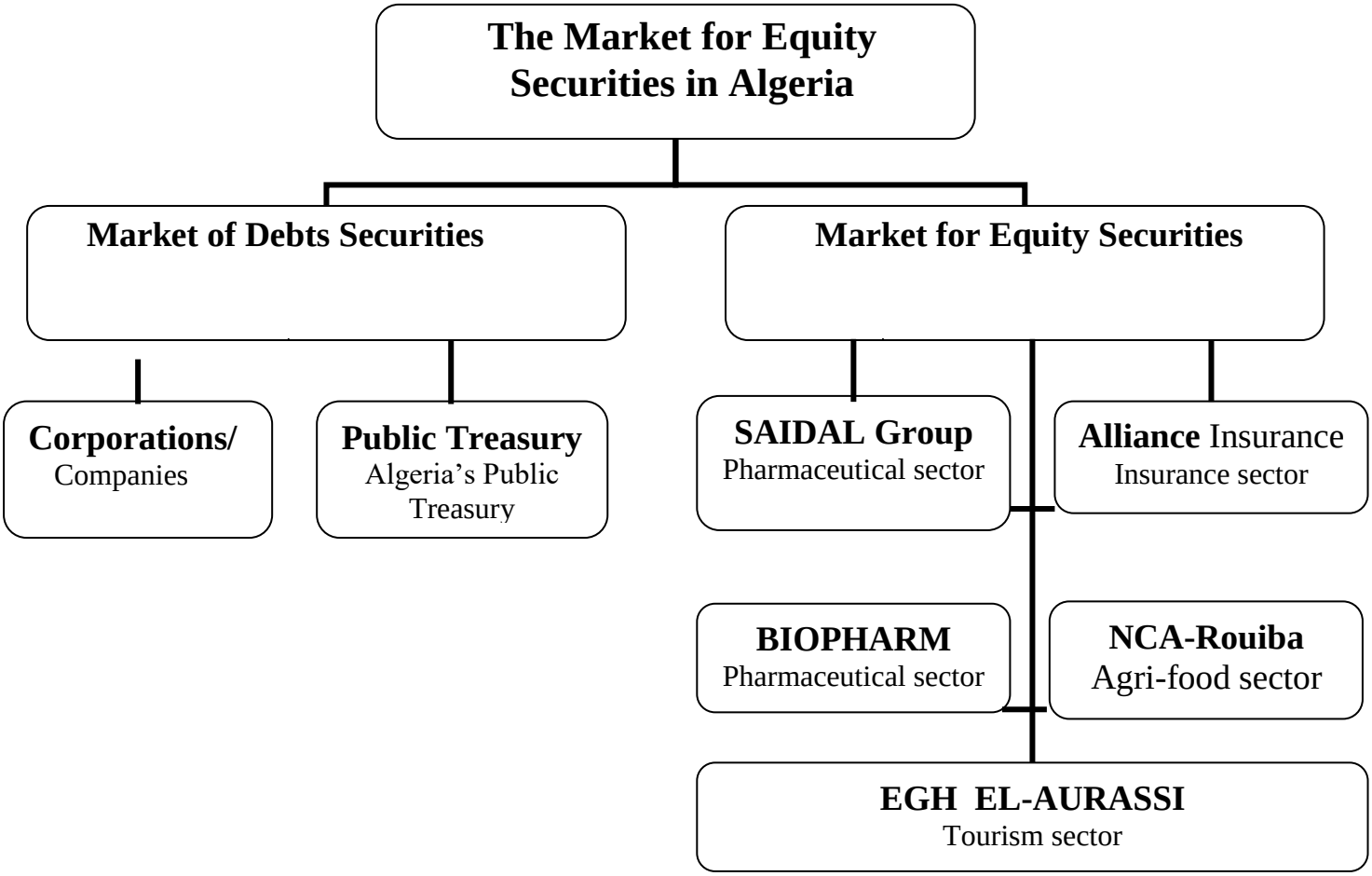

University Of Sétif 2
Faculty Of Law & Political Science
Department Of Law
1 st Year Master Financial Institutions Law & Business Law

Lecture Six: The Legal Framework of Foreign Trade in Algeria

Control Measures of Imports and Exports

A government's flagship measure was introduced by the law No. 15-15 dated on July, 15th ,2015, which amends and supplements the provisions of the Ordinance No. 03-04 of July 19th, 2003 related to general rules applicable to the importation and export of goods operations.

At the outset, it should be noted that contrary provisions in the administration of import and export licensing requirements are repealed. The conditions and procedures for application of the licensing requirements are established by regulation through the Executive Decree No. 15-306 of December, 6th, 2015.

Justifications of Restrictions on the Free Movement of Goods

If the free movement of goods (import and export transactions of goods) remains the principle, quantitative and/ or qualitative restrictions measures and/ or import or export goods control measures can be applied.

A non-exhaustive list of justifications for these restrictions is given in the article 6 *bis* of the law:

• *Conserve exhaustible natural resources in conjunction with the application of these restrictions on production or consumption;*

• *Ensure to the domestic processing industry essential quantities of raw materials produced in the domestic market and in accordance with the principles provided by the international agreements to which Algeria takes part;*

• *Implement key measures to the acquisition or distribution of products in anticipation of a shortage;*

• *Safeguard the external financial balances and market equilibrium.*

General Regime of Import and Export Licenses

For this purpose, import or export products licenses can be instituted. It is meant by license "*any administrative requirement demanding as a precondition, the submission of documents for clearance of goods in addition to those required for customs purposes*."

Note that it will not be required for minor changes in value, quantity or weight in relation to what is indicated on the license. The rate of these differences will be fixed in the license according to the nature of the product.

Operations pertaining to the import and export of products are subject to foreign exchange controls which subject these operations to certain prerequisites, such as banking domiciliation.

Imported products must comply with specifications pertaining to the quality and security of the products, particularly Law No. 09-03 of February, 25th, 2009 pertaining to consumer protection, Executive Decree No 13-378 of November, 9th, 2013, determining conditions and ways relating to consumer information, also disposition of Law No.16-04 of June, 14th, and 19th, 2016, modifying and completing Law No. 04-04 of June 23, 2004, pertaining to standardization, and Order of June, 15th, 2002 establishing the terms and conditions of the application of article 22 of the customs code pertaining to importing counterfeit goods.

Obligations of Commercial Companies

Pursuant to the Executive Decree No. 05-458 of November 30th, 2005 as amended and supplemented, commercial companies involved in import activities must fulfill the following three conditions:

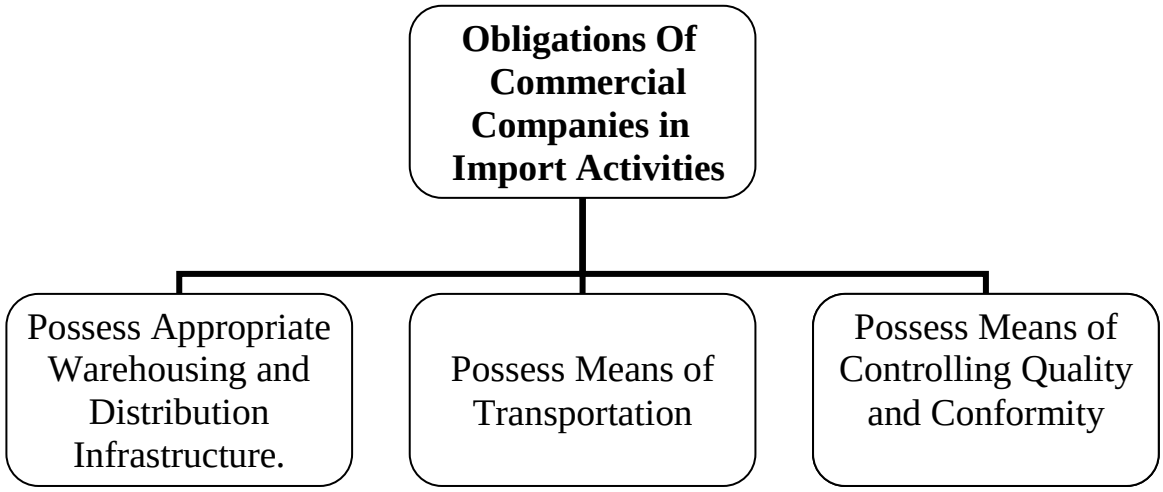

Algeria's History through Banknotes